



مجلة التراث

J-ALT

2018/ Vol:8 N°01

Available online at: <http://www.asjp.cerist.dz>

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/323>

توظيف أبعاد الذكاء الإقليمي بالمنظومة القانونية للجماعات الإقليمية في الجزائر

حبيش لعزیز أحمد، طالب دكتوراه تخصص قانون الجماعات الإقليمية، مخبر البحث حول فعالية القاعدة القانونية،
كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية. 06000، الجزائر.

الأستاذ الدكتور جعلاب كمال، المشرف، مخبر قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور.
الجلفة. 17000. الجزائر.

مجلة التراث، العدد 29 / ديسمبر 2018، المجلد الأول، الجزء الأول

لتوثيق هذا المقال:

حبيش لعزیز أحمد، توظيف أبعاد الذكاء الإقليمي بالمنظومة القانونية للجماعات الإقليمية في الجزائر، مجلة التراث، العدد 29، المجلد الأول، ديسمبر 2018.

تاريخ الإشتباك: 2018/02/19

تاريخ البعثة: 2018/12/16

تاريخ قبول البش: 2018/12/29



الملخص:

يعمل مبدأ الذكاء الإقليمي على تنظيم الوسائل المادية والبشرية في إطار عملي، جماعي، نشط، حيث يوفر الإستخدام الأوفر واللائق لهذه الموارد، من أجل النهوض الأمثل بالتنمية المحلية المستدامة مستعملا الوسائل التكنولوجية الجديدة في إطار ما يعرف بالحوكمة المفتوحة.

إن إعتقاد هذا المبدأ في منظومة الجماعات الإقليمية، يسمح بالتكيف السريع ذو ميزة تنافسية ومردودية كبيرة وبالمدى القصير في مواجهة التحديات العامة كالتصدي للأزمات الاقتصادية والتوفير في استخدام الموارد العامة التي تؤثر على المجتمع المحلي.

الكلمات الدالة:

التنمية المحلية المستدامة، تكنولوجيات الإعلام، الفاعلين، المعرفة، البيئة، الأعمال، التسيير، المرصد، التخطيط، التعاون.

The Application of Territorial Intelligence Dimensions in the Legal System of Territorial Collectivities in Algeria

Summary:

The principle of territorial intelligence has the function of organizing material and human resources in a context of collective and active work, for the perfect using of resources, in order to favor sustainable and local development; by using ICTs depends on open governance.

The adoption of this concept within the functional framework of the territorial collectivities has the challenge to get adopted in all speed, and with a competitive profit-rate in the face of the modest uses of the public resources which influence at the territorial society.

Keywords:

Sustainability development, ICT, Actors, Knowledge, Environment, Actions, Management, observatory, planning, cooperation.

مُقَدِّمَةٌ:

جاء في تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي لعام 1997 بالجزائر، الذي أوصى في نهاية تقريره برد الاعتبار للجماعات المحلية بإعتبارها المنشط الرئيسي للتهيئة العمرانية والتنمية المحلية وجزء لا يتجزأ من المدينة، وعلى المشرع أن يحدد مجال اختصاص البلدية والسلطة المركزية بشيء من الدقة، حتى يقضي على حالة الخلط¹ التي تسودها معتمدا في ذلك على ما جاء في تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي في المشروع التمهيدي للإستراتيجية الوطنية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية على المدى المتوسط، في دورته العادية الثامنة المنعقدة في 1997/05/04.

وبما أن التنمية المستدامة تعد هاجسا في بناء مفهوم الدولة الحديثة المعاصرة، وعلى كل المستويات (المركزي واللامركزي)، إلا أن مردوديتها تختلف من إقليم إلى آخر حسب موقعه الجغرافي والإستراتيجي، وموارده ومستواه، والأهم من ذلك حسب قدرة و حيوية وتأثير الفاعلين فيه.

ومن أجل النهوض الأمثل بالتنمية المحلية المستدامة، وجب تنظيم جهود الفاعلين في إطار تعاوني، جماعي، نشط يمتاز بالابتكار والحيوية والحدثة، بحيث تسخر كل الوسائل المادية والبشرية للأقاليم، تحقيقاً لبرامج متعددة المجالات محملة بالمعارف ومزودة بالتكنولوجيات الحديثة، والتي من شأنها مساعدة صاحب القرار في اتخاذ موقف صحيح ومتميز، يحقق الميزة التنافسية بمردودية كبيرة وبالمدى القصير.

وكذا يمتاز بالبحث عن التجديد والتخطيط عن طريق إرساء استراتيجية شاملة قادرة على تحديد عناصر الارتباط والإندماج بين البعد المتعلق بالتطوير الحضري²، والبعد المتعلق بالرفع من مستوى الأداء الإداري من طرف مسيري الإدارة المحلية.

نستظهر في الموضوع مجموعة من المفاهيم التي تساعد الجماعات الإقليمية على الدخول وفهم مجال جديد، لا يقتصر على المفهوم الكلاسيكي للتكيف المادي الذي تشهده المرافق العامة، وإنما بالموازات يقودها إلى التكيف الفكري والعملي، الذي من شأنه تسخير كل الوسائل البشرية، المادية والتكنولوجية، من أجل النهوض بالتنمية المحلية المستدامة وبأكبر فائدة ممكنة وما يقابلها من أقل خسائر ممكنة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي العام للذكاء الإقليمي

يجد الذكاء الإقليمي أصله من المفاهيم الأنجلو-سكسونية، ولما كان الهدف منه هو تنظيم جهود الفاعلين في إطار إقليمي معين، من أجل إحداث تأثيرات معتبرة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، بما يحقق النهوض الكامل للتنمية المحلية وهذا باللمسة الثقافية والمحلية لإقليم معين مع ما يتطابق والمصالح المحلية المتميزة.

لدراسة شمولية للإطار المفاهيمي العام للموضوع نقترح دراسة ماهية الذكاء الإقليمي، ثم العروج إلى متطلباته.

المطلب الأول: ماهية الذكاء الإقليمي

إن الشاب "سينامي كوفي أغبودجينو"، الباحث المستقل في مجال الهندسة المعمارية والأنثروبولوجيا، أصيل "توغو" ومؤسس موقع "الإفريقية للهندسة المعمارية" سنة "2010"، صاحب نظرية "التكنولوجيا المتقدمة في متناول الجميع"، ينادي "بتعدي المدينة الذكية بإتجاه المدينة العامية الجديدة أي المدينة التشاركية"³، وهو مفهوم الديمقراطية الرقمية والذكاء الجماعي الذي يهدف إلى منح سكان حيّ ما الإستقلالية الذاتية⁴.

وقد قامت اليونسكو بتصنيف مدينة دكاكر مدينة مُبدعة في مجال الفنون الرقمية واعتبر "خليفة سال" رئيس البلدية؛ أنّ لهذا الإعتراف أهمية رمزية كبرى لا في عيون المستثمرين وصانعي القرارات السياسية فحسب، إنّما أيضا بالنسبة للمقاولين الشبان الذين لم ينتظروا هذا الإعتراف لينطلقوا في مجال الإقتصاد الرقمي وفي تطوير الصناعات الثقافية والمبدعة.⁵

وفي إطار المبادرة الخاصة بالثقافة والتنمية الحضرية المستدامة التي أطلقتها اليونسكو عام 2015، أصدرت المنظمة تقريرا عالميا⁶ في هذا المضمار يحمل عنوان "الثقافة: المستقبل المدني" ويقترح هذا التقرير دور الذي تضطلع به الثقافة في التنمية المستدامة في المناطق الحضرية⁷، ويحلّل الاتجاهات والتحديات⁸ والنظرات الإستشرافية في السياقات الإقليمية المختلفة. باختصار، يشكّل هذا التقرير أداة قيمة من شأنها مساعدة الحكومات على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

أما مصطلح الذكاء الإقليمي فهو مبدأ من أصل إنجلو-سكسوني، له عدة مفاهيم لا يمكن حصرها في وظيفة معينة، وهذا ما أكدّه "جون مارك بلو نشوري"⁹ سنة 2002 الذي يُظهر الذكاء الإقليمي "في التغيرات الأساسية والمستقلة في المؤسسات والإقتصاد"، هذه التغيرات التي تمس وتظهر ضرورة المعلومة بالمجتمع، ثم المعرفة، وكذا الأزمات الطاقوية، الاجتماعية والإقتصادية والمالية والتي توزع آثارها بصفة متناثرة والتي تهدد كوكبنا والتوازن الإنساني والاجتماعي منذ الستينات¹⁰.

الفرع الأول: مفهوم الذكاء الإقليمي

ابتداءً من سنة 1993م، تم جمع مجموعة من الخبراء تحت قيادة "هنري مارتري"¹¹، والذي بدوره إقترح للحكومة الفرنسية المشروع الذي إشتهر باسمه "تقرير مارتري"¹²، حيث اعتبر هذا المؤلف كنقطة ترسيخ وفطنة وطنية حول أهمية معالجة المعلومة.

وقد تم إقترح مصطلح "الذكاء الإقليمي" سنة 1998م، وهذا لإستظهار مقاربة لتنمية الأقاليم مؤسسة على مقاربة¹³ علمية، تقنية وغنية بالعلوم ومتنوعة المعارف، مبنية على نظرة جديدة تقنية نشطة وحيوية¹⁴ للإقليم، على أنه مجموعة مركبة من نظامين داخليين، وهما الحيز الجغرافي والمجتمع الإقليمي (الفاعلين).

أما في مفهوم التنمية المستدامة، الذكاء الإقليمي¹⁵ يستمد مجمل المعارف المتعددة المجالات من نطاق معارف الأقاليم والحكامة الإقليمية وهندسة الأقاليم، وكذا الذكاء الإقتصادي، فالمعلومة يجب أن تكون مهمة وهذا ليس لإستثمارها في مجال تنافسي وحسب، ولكن لإشباع احتياجات الأجيال الحاضرة مع الحفاظ على ادخار وفرة إحتياجات الأجيال القادمة¹⁶.

"إن الذكاء الإقليمي يضع تكنولوجيات الإعلام في خدمة التنمية المستدامة للأقاليم في مجتمع المعرفة بإحترام مبادئ الحكامة¹⁷ الديمقراطية: مشاركة، مقاربة مدمجة".

تعتبر التنمية المستدامة مرجع أساسي¹⁸ للذكاء الإقليمي، له أثر شمولي كحكمة تشاركية أساسها التعاون، فهي تقترح مقاربة عامة تأخذ بعين الإعتبار وبطريقة مدمجة أهداف إقتصادية، إجتماعية وبيئية وهنا تجدر الإشارة أن الأستاذ "جون جاك جيرار ديو"¹⁹ يقترح إضافة هدف آخر وهو الثقافة²⁰.

لذا لا يمكن الأخذ بمفهومها إذا ترك أحد هذه الأبعاد، فهي تفرض إجراء تواصل بين متعدد المعارف وعمل متعدد الجهات مبني على التعاون والتنمية، ويكون هذا عند الأخذ بشعار "فكر بشمولية لتعمل محلياً"²¹، ومنه فإن العلاقة بين الذكاء الإقليمي والتنمية المستدامة تظهر أكثر في التعاون والشاركة، ويمتلك في هذا الخصوص²² على مستوى التنمية البلدية كثيرا من الآليات التشاركية والتعاونية من أجل إنعاش التنمية المحلية.

حيث أن طموح الذكاء الإقليمي²³ يفوق وبكثير الذكاء الاقتصادي، فهو لا يحدد تنمية الإقليم بتنمية الإقتصاد ولا يعتبر الإقليم²⁴ سوق أو مكان للتنافس.

ومثله مثل التنمية الإجتماعية، فإن الذكاء الإقليمي يحترم مبدئين كنتيجة من التنمية المستدامة، هما مشاركة المواطنين وشاركة الفاعلين، ومنه فإن فردية²⁵ الطرق والوسائل (الإستعمال التقني لوسائل الإعلام والإتصال، والولوج للمعلومات الإقليمية وتحليلها في إطار مؤسسة المعرفة) هو تشكيل للأجوبة التكنولوجية التي تطرح مبادئ الحكامة الديمقراطية والتعاون.

فبالنسبة لـ "بلان شوري"²⁶ يعتر أن الذكاء الإقليمي يجد مصدره في إلتقاء التغيرات الأساسية²⁷ والمترابطة²⁸ على المستوى الإقتصادي²⁹ والإجتماعي، و لها اعتبارات متميزة و التي لها علاقة مع المنطق التنظيمي³⁰ فحسب قوله: "يتعلق

الأمر بإبراز ذكاء جماعي نشط، يهدف إلى تحويل قدرة عمل ذكية (مفهوم إنشائي و إبداعي) ولا تكون مشروطة لا بالأبعاد المادية أو المظاهر الاجتماعية ولا العائلية والمهنية أو البلدية".

هذا الإجراء المساند يستخدم أدوات عملية، فهو يسخر المال ويعتمد على تنشيط الشبكات الداخلية والخارجية، إلا أنه يعتمد في مدى إلزامية توسيع التعريف على غرار مبدأ الإجراء للخروج كما يقول "بونيو"³¹: "من دائرة حرجة"، وتطبيق هذه الأخيرة على محيط أكثر اتساعا (مؤسسات، منشآت، أقاليم...) ومنه تم إقتراح³² هذا التعريف: "الذكاء الإقليمي هو ثقافة تنظيم مرتكزة على التعاون ومعالجة المؤشرات الصادرة عن العوامل الاقتصادية، والتي تهدف³³ إلى تزويد متخذي القرار بالمعلومات القاطعة في الأوقات الحرجة".

الفرع الثاني: تمييز الذكاء الإقليمي عما يشابهه من مفاهيم

تتداخل المفاهيم وتتكامل تارة أخرى، فحين نقوم بالبحث نجد عدة مفاهيم لها علاقة وطيدة بالذكاء الإقليمي، خاصة تلك المتعلقة بالذكاء الإقتصادي والتنمية الاجتماعية والتي لا يمكن تجاهلها بكل بساطة وهذا لإنسجامهم بمفهوم الذكاء الإقليمي، وكيف بما أن هذا الذكاء يستخدم هذه المفاهيم كأدوات عمل منسجمة، ومن أجل التفرقة بين كل المفاهيم وجب إستظهار كل منهم في العناصر الآتية:

أولا: الذكاء الاقتصادي

إن بداية سنة 1980م شكلت في فرنسا، سقوط مفهوم حصر اليقظة على الحقل التكنولوجي (اليقظة التكنولوجية)، وهذا من أجل أن يمس تأثيرها كل مجالات النشاط³⁴ (يقظة قانونية، مالية، تسويقية، اجتماعية... الخ)، فهذه الوسيلة التي تعتمد على إلتقاط وإستخدام ومعالجة المعلومة التي أصبح لها ولوج سريع على أدوات التسيير وهذا لتطوير مبدأ أكثر اتساعا "الذكاء الاقتصادي"³⁵.

حيث عرف على أنه عملية جمع وتحليل وتوزيع المعلومة على المنتج والخدمة، وكذا الزبون والمنافسين وأيضا عن العمل والتمويل والتشريع الضريبي وكل المظاهر الإقتصادية لأمة معينة أو أي نظام إقتصادي عالمي، فهو مهم لمساعدة مسيري وإطارات مؤسسة معينة لإتخاذ قرارات استراتيجية، حيث نجد في تعريف إنجلو-سكسوني لـ "فارنو بريور"³⁶ أن: "الذكاء التنافسي هو برنامج تقني وأخلاقي لتخزين، وتحليل سير تركيبات المعطيات والمعلومات، ومعارف البيئة التي تمارس فيها المؤسسة أعمالها، والتي عندما تستغل تصبح المؤسسة في موقف تنافسي معتبر وحساس أو تتخذ قرارات جيدة منها".

ومنه إذا كانت اليقظة هي وسيلة لمعالجة المعلومة، فإن الذكاء الإقتصادي³⁷ هو حقبة أدواته، و كان "كريستيان هار بيلو" و "فيليب بانمارد"³⁸ السباقان في مشاريع ومواضيع الذكاء الإقتصادي و كانت محافظة التخطيط بفرنسا، نتيجة إستلهاهما من هذا الموضوع، و هذا ابتداءً من سنة 1992م³⁹

1/ خصائص الذكاء الإقتصادي:

يهتم الذكاء الإقتصادي بدراسة التفاعل التكتيكي والإستراتيجي بين كافة مستويات النشاط المعنية به، انطلاقا من قاعدة المستوى الداخلي للمؤسسة مروراً بالمستويات الوسيطة للجماعات المحلية وصولاً إلى المستويات الوطنية والإستراتيجيات المعتمدة لدى مراكز إتخاذ القرار في الدولة، ثم المجتمعات المتعددة الجنسيات (أو الدولية) إستراتيجيات التأثير الخاصة بكل دولة، ومن بين الخصائص⁴⁰ الرئيسية للذكاء الإقتصادي نذكر ما يلي:

- الإستخدام الإستراتيجي والتكتيكي للمعلومات ذات المزايا التنافسية في إتخاذ القرارات.
- وجود إدارة قوية لتنسيق جهود الأعوان الإقتصاديين.
- وجود علاقات قوية بين المؤسسات والجامعات والإدارات المركزية والمحلية.
- تشكيل جماعات الضغط والتأثير.
- إدماج المعارف العلمية، التقنية، الإقتصادية، القانونية والجيوسياسية.
- السرية في نشر المعلومات والحصول عليها بطريقة شرعية.
- دراسة الحاضر لإستقراء المستقبل، وتشخيص الأحداث والعوامل التي من شأنها ربط المكان والزمان.

في إطار ما تقدم يتضح أن أهم الخصائص التي يتميز بها الذكاء الاقتصادي تتجلى في دعمه لصناع القرارات وصياغة الاستراتيجيات، وتوافره لهم عند حاجتهم إليه في الوقت المناسب، مع وجوب أن يكون هادفاً، وان تنسق أنشطته في مركز المؤسسة من قبل إدارة مركزية، مع رصده وتحليله للقضايا الأساسية ذات الصلة بإستراتيجية المؤسسة.

2/ عناصر الذكاء الاقتصادي:

حسب المسؤول عن اليقظة الصناعية على مستوى "I'ARIST" "سلفيان ديشارمز"⁴¹ فإن الذكاء الإقتصادي يتمحور حول ثلاثة عناصر⁴² وهي :

- ✓ اليقظة: وتكمن في ملاحظة وتحليل كل ما يحدث في محيط المؤسسة من أجل تسهيل عملية إتخاذ القرار وتفعيله.
- ✓ الإتصال و الأمن: بمعنى التحضير و التحسب ضد يقظة الآخرين، إضافة إلى تزويد العمال بالمعارف وتوضيح مضمون الحوارات الداخلية، خلق ردود أفعال ووضع بنود سرية في العقود...
- ✓ التأثير: معرفة المعلومات التي هي في محيط المؤسسة من أجل إتخاذ القرار الناجح الذي يكون له دور وتأثير على هذا المحيط.

هذه تعتبر أهم عناصر⁴³ الذكاء الاقتصادي، حيث أن التأثير و اليقظة تعبر عن الجانب الهجومي له، أما الأمن فانه يعبر عن الجانب الدفاعي.

ثانيا: التنمية الاجتماعية

إن مصطلح "التنمية الاجتماعية"⁴⁴، هو الآخر مبدأ طور من طرف العالم الإنجلو-سكسوني في مجال التنمية المحلية، وهذا حسب معادلة "ديميتري ساندو"⁴⁵ التي تفيد بأنه: "يجب الإشارة إلى التغيرات الإرادية في المجتمع ومن أجله"، عادة تكون موجهة على مقارنة إجتماعية للتجمعات الإقليمية على غرار المقاربة الإقليمية، حيث يتم التصرف في هذا النطاق بصفة حذرة فيما يتعلق بالتكنولوجيات وما يقابلها من طرق تشاركية حيوية⁴⁶.

ويعطي برنامج منظمة اليونسكو المعروف بـ "المعلومة للجميع" أولوية كبيرة لتقوية البنية التحتية للإتصال والمعلومة على مستوى التجمعات الإقليمية و على سبيل المثال نجد تطبيق هذا المبدأ في "National Council Of Urban Economic Development (CUED)"، حيث تتجسد مهمته الأساسية في إعادة إنعاش وتطوير التنمية المحلية، وتطبيق عدة بحوث التي أجرتها الجامعات الأمريكية من أجل القضاء على البطالة بواسطة التنمية الإقتصادية المحلية⁴⁷ على غرار التنمية الوطنية.

المطلب الثاني: متطلبات الذكاء الإقليمي

هو عبارة عن ذكاء "معاً"⁴⁸ يستخدم تكنولوجيات الإعلام من أجل جمع المعلومات المحلية وأدواتها التحليلية على مستوى نظام معلوماتي مشترك وتعاوني، يحدد إجراءات المعالجة، ويعد آلية التحليل الإحصائي متعددة المعايير والأماكن للمعلومة الإقليمية، و يعمل على دمج⁴⁹ الخبرات من أجل جعل المعلومة الإقليمية وأدوات التحليل سهلة الوصول من طرف أكبر عدد من الأشخاص.

الفرع الأول: أدوات الذكاء الإقليمي

إن الأدوات المطورة⁵⁰ من الذكاء الإقليمي تعطي فرصة مواجهة إحتياجات فاعلي الغد، مع تقديم حلول محسوسة وعملية، والتي تفرض معالجة من طرف الفاعلين، إذا فهذه الثقافة الجديدة⁵¹ للتطور المندمجة مع الحكامة المتجددة، لن تكون ممكنة إلا بعد تكييف لغة عامة وإطار محدد للتبادل.

لقد ولد الذكاء الإقليمي: "من التداخلات الملموسة من المتغيرات الأساسية والمستقلة"⁵² على المستوى الإقتصادي والإجتماعي.

أما فيما يتعلق بمجال النشاط الإقليمي⁵³ تقترح و تنشأ مع الفاعلين أدوات الإنشاء والتسيير والتحكم وتقدير مشاريع التنمية المستدامة لأشخاص على مستوى إقليمي معين.

ففي المقام الأول الذكاء الإقتصادي الإقليمي ليس إلا إمتدادا للسياسة العمومية للذكاء الإقتصادي⁵⁴ وتطبيقا لإجراءاتها على الصعيد الإقليمي، ويمثل تشجيع خلق شبكات من الشراكات بين السلطات العمومية الموجودة على الصعيد المحلي (الجماعات الإقليمية) والقطاع الخاص من أجل تحسين دوران المعلومة الإستراتيجية من المستوى الأول نحو الثاني، وإصلاح دور الدولة بخروجها من دائرة الدولة الحارسة التي يفرضها الإقتصاد الليبرالي إلى الدولة الشريكة.

ويمكن للشراكة بين القطاعين العام والخاص على صعيد الإقليم أن تأخذ أشكالا عديدة منها منح تسهيلات للمقاولات من أجل تشجيعها على الاستقرار في المنطقة، وتستطيع الأقاليم التي تتوفر فيها مؤهلات كبيرة لإستقطاب المقاولات الخاصة، كالرصيد العقاري والإعفاءات الضريبية ومنح إمتياز إدارة المرافق العمومية وإشراك القطاع الخاص من أجل تلبية بعض حاجيات الإستثمار في البنيات التحتية والنقل مثلاً، لذا، فإن الرهان⁵⁵ الوحيد هو تنفيذ شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص.

الفرع الثاني: أهداف السياسات الجديدة للذكاء الإقليمي

كما سبق وأشار إليه، فإن الذكاء الإقليمي يعمل على التوفير الأمثل للموارد المالية والتقنية، وتوفير الجهد الفكري والبشري، وهذا بالإعتماد على الطرق والوسائل التكنولوجية بآلية تشاركية عملية، وتقنية تجعل من إقليم أو عدة أقاليم داخل بنية ترابية واحدة أو متعددة في مجال معرفي محدد بمشروع تشاركي فضاء للوصول في أقصر وقت وبأقل التكاليف إلى آثار مالية، إقتصادية، إجتماعية بيئية وثقافية واسعة وملموسة.

ولأهمية هذا الطرح فإن أهداف الذكاء الإقليمي السياسية تتشاطر نفس أهداف الذكاء الإقتصادي بإعتباره إمتدادا للسياسة العمومية للذكاء الإقتصادي - كما سبق وأشارنا إليه - التي تعتمدها الدولة والتي هي:

- تطوير مشاريع منشأة للعمل والثروات.
 - التنبؤ بالتطورات والتهديدات الإقتصادية والإجتماعية و البيئية، خاصة إقتصاد السوق، مشاكل ومخاطر الأعمال الصناعية...
 - تنشيط حركية الأقاليم.
 - إحياء شبكة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للأقاليم.
- لقد وُضع برنامج و إجراء للحكومة من أجل تسيير مخطط⁵⁶ الذكاء الإقليمي، والذي يحتوي في كل إقليم على ميزة تنافسية مرتكزة على التعاون ما بين القطاع العام والخاص، حيث وجب تنظيم جهود المقررين بالمؤسسات في شكل يضمن التحدي⁵⁷ المنشود من هذا العمل الجماعي.

المبحث الثاني: نحو تجسيد تطبيقات الذكاء الإقليمي في القوانين الجزائرية

نستظهر في هذا المبحث بعض التطبيقات القانونية الهامة في التشريع الجزائري، وهذا إنطلاقاً من عنصرين مهمين، والذان يشكلان همزة الوصل بين أهداف الذكاء الإقليمي وآثار هذا الأخير، والتي تظهر جلياً في مقارباته العملية وتلك الخاصة بعلم البيئة وهذا لخصوصية وحساسية هذا المجال، وكذا المتعلقة بالتنمية المستدامة والتي تعتبر الهدف الأسمى والمنشود لتطبيقات هذا المبدأ.

المطلب الأول: مقاربات الذكاء الإقليمي

قبل لجنة "برونتاند"، كان تقدم التنمية مرتبطاً بالتصنيع، ويقاس بالنشاط الاقتصادي والزيادات في الثروة فحسب، وكانت الحماية البيئية يراها الكثيرون على أنها عائق للتنمية، ومع ذلك فإن تقرير مستقبلنا المشترك أقر بأن "إما البيئة أو التنمية" هو فصل بينهما غير صحيح، وتحول التركيز إلى "البيئة والتنمية"، ثم إلى "البيئة من أجل التنمية"، ينص المبدأ 1 من جدول أعمال القرن 21 على: "يأتي البشر في قلب الاهتمامات من أجل التنمية المستدامة. فلهم الحق في حياة صحية ومنتجة منسجمة مع الطبيعة"⁵⁸... سنحاول في هذا المطلب إستظهار تعامل مبدأ الذكاء الإقليمي في الجوانب العملية التي يسعى إليها، وكذا كيفية تعامله مع عنصر البيئة الذي يعتبر الجيل الثالث لحقوق الإنسان.

الفرع الأول: المقاربة العملية للذكاء الإقليمي

ترتكز هذه المقاربة على الإستخدامات العملية لهذه الأخيرة، والتي يمكن أن تضاف إلى الذكاء الاقتصادي على مستوى إقليم⁵⁹ محدد المعالم، والتي توفر حزمة من الآليات للتأثير بالمدينة والمحيط الخارجي، وكذا حماية لائحة التراث العام. كما أكدته "جورج دُلس" و "يان بار تشيني"⁶⁰ بقولهما: "الذكاء الإقليمي يوحى بالتحكم بطرق ووسائل الذكاء الاقتصادي لصالح الإقليم" وكما يؤكد هذان المؤلفان على وجود خمسة⁶¹ أهداف للذكاء الإقليمي و التي حددها كالتالي:

- معرفة، فهم، متابعة ومراقبة الإقليم.
- التعرف و المساهمة في وضع مشاريع تخلق جواً من البحث والنشاطات.
- وضع في الشبكة الفاعلين العوام والخواص في خدمة التطور الإقليمي.
- التنبؤ وتوقع المضاعفات والتطورات و عوامل الانكسار والانفصال.
- تقييم الإقليم.

كما نجد الجهاز المعروف بالمرصد وطني للمدينة⁶² بالتشريع الجزائري، إستناداً لما جاء في القانون التوجيهي للمدينة طبقاً لقانون⁶³ 06/06 والذي هو أداة ضرورية لمتابعة تطور الفضاءات من جهة، ومن أجل تحديد وتطبيق وتقييم السياسات العمومية الإقليمية من جهة أخرى⁶⁴، ويلعب دوراً كبيراً في جمع وتثمين المعلومة الإقليمية الصادرة عن الفاعلين، الشركاء العموميين والخواص⁶⁵، ومختلف قطاعات النشاط الاقتصادية والاجتماعية⁶⁶، و أداة تعميم تسمح بتقاسم معرفة الإقليم

والرهانات السياسية العمومية للمدينة، وللمرصد⁶⁷ مهام إقامة بنوك⁶⁸ معطيات مدعومة بمؤشرات مؤقلمة، ووضع أدوات⁶⁹ تساعد على أخذ القرارات الإستراتيجية لتهيئة المدينة والأعمال الإقليمية⁷⁰، زيادة على تقييم السياسات⁷¹ العمومية.

الفرع الثاني: المقاربة الخاصة بعلم البيئة للذكاء الإقليمي

وهي التي تأخذ بعين الاعتبار العوامل⁷² الخارجية لعملية التنمية، بنظرة توقعية طويلة المدى للإقليم، فهي تقوم بتوجيه الذكاء الإقليمي في شروط المشاركة⁷³ والتعاون، والتي تمنح نظرة شمولية والتي تسمح للمسؤولين بمتابعة نظام استراتيجي واضعين بعين اعتبارهم المعلم⁷⁴ البيئي، الإجتماعي والإقتصادي.... الخ.

ولهذا أكد الميثاق البلدي حول البيئة والتنمية المستدامة أن عملية إعداد المخطط المحلي⁷⁵ للعمل البيئي تعتمد على معطيات نقاش واسع واستشارة عامة حول حالة ومستقبل البيئة⁷⁶ تحت مسؤولية رئيس المجلس الشعبي البلدي، وبمساهمة من كل الجهات المعنية لاسيما ممثلي المجتمع المدني⁷⁷، مفضياً بهذه الطريقة تحولاً عميقاً في نمط⁷⁸ التسيير المحلي لشؤون البيئة، كونه تحلى عن الأسلوب المنفرد المؤلف في التسيير⁷⁹.

فقد تضمن المخطط المحلي للعمل البيئي إنشغالات متنوعة، وطرح قضايا عديدة للمعالجة⁸⁰ قصد تهيئة إطار بيئي محلي نوعي ملائم للحياة ومحفز للنمو المستدام، وعليه فإن المواضيع⁸¹ التي شملها تهتم أساساً بضمان التسيير المستدام للموارد البيولوجية⁸² كالتربة والماء والغطاء الأخضر.

تهيئة وإستدامة تسيير الفضاءات الطبيعية والإيكولوجية⁸³، تغطية المشاكل المرتبطة بتهيئة وتسيير⁸⁴ مناطق الصناعة والشغل ومناطق التوسع السياحي والفضاءات المحمية⁸⁵ والمواقع الأثرية والتاريخية والثقافية، ضمان الإستخدام المستدام للأراضي الزراعية من خلال حمايتها من مخاطر الانجراف والتصحر والإستعمال المفرط للموارد الكيماوية لها.

الإهتمام بتهيئة المدن وترقية إطار الحياة بها، وذلك من خلال الإعتماد على آلية التخطيط⁸⁶ والتهيئة العمرانية، توسيع المساحات الخضراء ومواجهة المشاكل المنبثقة عن التجمعات العمرانية كالضوضاء، التلوث والأمراض، اعتماد تسيير محكم للنفايات الحضرية والصناعية وتدعيمها بمخططات توجيهية على مستوى كل بلدية، الحرص على ضمان الإستعمال المستدام للماء، التهيؤ لمواجهة الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية المحتملة.

تطرق المخطط البيئي المحلي فضلا عما سبق⁸⁷ إلى حق المواطن في الإستشارة والمشاركة في عمليات اتخاذ القرارات البيئية⁸⁸ المحلية، ضرورة تجهيز البلدية بتنظيم خاص و موارد بشرية مؤهلة وبإمكانيات مالية كافية لتغطية المشاكل البيئية القائمة، استشارتها وإشراكها في جميع القرارات المتعلقة بالأنشطة المقامة على إقليمها لاسيما ذات التأثير على البيئة، التعاون والتنسيق بين البلديات⁸⁹ في مواجهة المشاكل البيئية المشتركة، إعداد تقارير دورية حول التطورات المسجلة للوضع البيئي، إشراك البلدية في برامج. التوعية والتربية البيئية⁹⁰ وخلق مناصب شغل متنوعة وراء أنشطة حماية البيئة.

لقد حرص المخطط المحلي للعمل البيئي على مراعاة شرط التنسيق بين الجماعات المحلية⁹¹ باعتباره حلّ وجيه لتفعيل تدخلها في مجال حماية البيئة، وذلك كون مظاهر التلوث والعناصر البيئية المشمولة بالحماية كالنبات، الحيوان والأوساط

المستقبل من مياه، هواء وتربة لا تتقيد بحدود جغرافية معينة، الأمر الذي يقتضي على الجماعات المحلية مراعاة تلك الخصوصية عند صياغة خطط أو برامج مكافحة التلوث أو المحافظة على العناصر البيئية.

حيث أدرج المخطط المحلي للعمل البيئي صيغة جديدة⁹² في التسيير، تتحسس إلى التنوع الجغرافي للأوساط الطبيعية الساحلية، الجبلية، السهلية والصحراوية، تحول للجماعات المحلية التي تنبسط على نفس الإمتداد الطبيعي أن تعتمد مخططات متجانسة وموحدة للتسيير، متجاوزة في ذلك النظام الإداري التقليدي في توزيع الصلاحيات المتعلقة بحماية البيئة على المستوى المحلي.

المطلب الثاني: الذكاء الإقليمي كداعم للتنمية المستدامة

لقد حققت الجماعات الإقليمية، وعلى رأسها البلدية مكاسب هامة، بإعتبارها الجماعة الإقليمية الأساسية والمستوى القاعدي لعمليات التهيئة وتسيير المجال الحضري، وأساس للمجموعات الإدارية والإقتصادية للبلاد، حيث اعترِف لها بحقوق وصلاحيات واسعة في إطار اللامركزية لتقوية وبناء قدرات ومهارات في صناعة القرار.

إن اللامركزية هي أسلوب لتسيير البلدية وبالتبعية في تسيير المدينة، يدفعنا⁹³ لإستنتاج أنه توجد قضايا ومصالح ذات طابع محلي، تتطلب مشاركة المواطن والمجتمع المدني في تدبير كل ما يتعلق بتحسين إطارهم المعيشي ومسح الفوارق الإجتماعية، لأنه من الصعب تحقيق التسيير الناجع دون الإهتمام بالمطالب الإجتماعية للسكان، وعليه نحن بحاجة إلى إعادة التفكير في كل عوامل تحقيق التوازن بين المجال والتنمية الحضرية المستدامة، من خلال تحويل السياسات إلى قرارات نافذة، بالتأكيد على سيادة حكم القانون، وإرساء قواعد الحكم الراشد من خلال الشفافية والمساءلة وإشراك جميع القوى الفاعلة في عملية التهيئة وتسيير المدينة، والإبتعاد كل البعد عن الفوارق⁹⁴ الإقليمية وتباين مستويات التنمية الحضرية بين المدن.

الفرع الأول: مفهوم التنمية من زاوية معالجة الذكاء الإقليمي لها

إن الأزمة الإقتصادية والإجتماعية قد سرعت عملية التشكيك في أنواع التنمية المعتمدة على النتائج الإقتصادية القصيرة المدى وعلى السلطة المركزية، ومنه فإن التنمية المستدامة المولودة في الستينيات جراء الإنشغالات الموجهة للعالم الثالث، تستهدف الآن إعادة تكوين النواة مع التنمية مرتبطة لتلبية حاجات المجتمعات، وكأولوية الجماعات الأقل تطورا، وهذا بدون تهديد أو مساس أو معارضة قدرات أو مصادر الأجيال القادمة لتلبية حاجاتهم.

وفي إطار التنمية المستدامة والمتميز بحكمة الأهداف الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية والبيئية، يمثل هذا المبدأ طريقة بديلة للتقليل من الأزمات المتكررة والتي تهدد كوكبنا.

إذا وجب أن يكمن الهدف في وضع الذكاء الإقليمي⁹⁵ في موقف يحقق الحل المنشود لآليات التنمية ومؤسسا على المردودية الإقتصادية وفي أقصر مدة ممكنة، ومرتكزا⁹⁶ على السلطة السياسية المركزية.

إن التنمية المستدامة تركز على ثلاثة مبادئ والتي أُقرت من طرف عدة كيانات أخلاقية وفكرية وسياسية على المستوى العالمي:

- ✓ مشاركة كل الفاعلين في عملية التنمية، وفي أول المقام الأفراد (المواطنين).
- ✓ المقاربة الشاملة للحالات والمميزات، بتوازن يتلاءم مع اعتبارات النظام الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي.
- ✓ مشاركة الفاعلين.

فالتنمية المستدامة هي نزعة عميقة تقلب المبادئ الأساسية للحكامة حيث تجعل العولمة، الصناعة الأوروبية، اللامركزية على المستوى الوطني⁹⁷ تقوي هذا التطور، فيعتبر الذكاء الإقليمي وسيلة للباحثين والفاعلين والمجتمع الإقليمي من أجل اكتساب معارف أفضل عن الإقليم، وكذا التحكم بشكل أفضل في عملية تنميته، وبالتالي إن اكتساب تكنولوجيات المعلوماتية والاتصال والمعرفة في حد ذاتها، هي مرحلة أساسية لكي يدخل الفاعلين في نظام تطبيقي والذي يسمح لهم بالتدخل بطريقة مباشرة، آلية وفعالة، فهو يساعد الفاعلين في اقتراح، تعريف وإحياء، تطوير السياسات والأعمال التي تساهم⁹⁸ في التنمية الإقليمية المستدامة.

الفرع الثاني: تطبيقات أدوات الذكاء الإقليمي في مجال التنمية المحلية المستدامة

يتم تجسيد التنمية المحلية على أرض الواقع من خلال برامج و مخططات التنمية المحلية، حيث تلعب هذه الأخيرة دوراً هاماً في تدعيم المجهودات الوطنية في إطار التنمية المحلية، فتلجأ الدولة إلى وضع مخططات التنمية الوطنية تكون بمثابة دليل للجماعات المحلية، هذه الأخيرة تضع خططها للتنمية المحلية وفقها، بحيث لا يجب أن تتعارض هذه المخططات لا مع المخطط الوطني للتهيئة و التنمية المستدامة للإقليم و لا مع المخططات التوجيهية القطاعية، و تتميز برامج التنمية بتمركزها على مستوى إقليم البلدية و التي تهدف إلى القيام بعمليات تلبيةً لحاجيات المواطنين⁹⁹.

حيث تقوم المجالس الشعبية البلدية بإعداد المخطط البلدي للتنمية الذي يعتبر ناتج تشاور بين مختلف الممثلين و الفواعل المحلية للتنمية الناشطين على مستوى إقليم البلدية، و في هذا المقام يتولى المجلس الشعبي البلدي تحديد التوجهات الكبرى المتعلقة بالتنمية المحلية بمناقشة مخططات التنمية، المصادقة عليها و مراقبة تنفيذها وهنا يكمن الدور الكبير الذي يلعبه المجلس في إعداد المخطط البلدي للتنمية¹⁰⁰.

خاتمة:

تطرقنا في الموضوع لعدة مفاهيم للذكاء الإقليمي، كل حسب زاوية النظر لمشاركة الفاعلين في عملية التنمية، إلا أنه يتجلى وبصورة واضحة أنه لا بد من تكييف برامج ووسائل عمل ومفاهيم جديدة ومرنة تساعد وتستند مساهمة الفاعلين في عملية التنمية المستدامة بطرق آلية، حيوية، نشطة، توفر مردودية جيدة ولائقة لأجيال الحاضر وتُبقي الموارد وبأفضل حال للأجيال الصاعدة.

لا يمكن تجسيد الذكاء الإقليمي لدى الأنظمة ذات المنظومة المغلقة التي تححف في حق مساهمة المواطن في تسيير الشأن العمومي، والتي تحد من مجالات تدخله ومساهمته بجدية في المواضيع المخصصة لهذا الشأن.

لذا فإن مشاركة المواطنين و الفاعلين وكذا الأعمال بمبدأ الشفافية والتعاون والشراكة تمثل أهم أدوات الحكامة الراشدة، وإن سخرت في خدمة التنمية المستدامة، وفي إطار جماعي منظم، سوف يتم حتما النهوض التنافسي للأقاليم في عدة مجالات خاصة التنمية المحلية، على أن يتم ذلك داخل ما يعرف بالحوكمة المفتوحة، فإن ذلك حتما ما يسعى الذكاء الإقليمي لتحقيقه بأدوات جمع المعرفة المتعددة المجالات ووضعها في برامج النهوض الإقليمي والتي تظهر كمثال في مواضيع ومجالات التعاون ما بين الجماعات الإقليمية.

أما المشرع الجزائري فقد وفر وبني القاعدة الدنيا اللازمة لتجسيد مبدأ الذكاء الإقليمي كما سبق وأن إستظهر في عدة قوانين حتى وإن لم تكن بصفة علنية ومباشرة، إلا أن الإشكال الذي يؤول دون المردودية اللازمة يقع على المجتمع السياسي والإقليمي المحلي وهذا عائد من دون شك إلى غياب إرادة التطوير والإصلاح، عدم العلم وسوء تقدير والإستهزاء بالمخاطر البيئية والاجتماعية والاقتصادية والذي يعود من دون شك لخاصية التمثيل الغير مقيد بالكفاءات العلمية.

وكذا لا بُد من إستحداث مصالح مختصة للذكاء الإقليمي على مستوى كل الهيئات اللامركزية والهيئة المركزية العليا كما هو الحال في جمهورية فرنسا، تكون هي العنصر والأساس الفعال للتعاون والتضامن بين أشخاص القانون العام والخاص في كل مجالات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وكذا بإعتبارها العامل المحفز لإشراك المواطنين بالأدوات و الطرق الذي يراها مناسبة لهذا الشأن من أجل تربية بيئية واجتماعية وثقافية ناجعة.

فقد حان الوقت لكي يقوم جل الفاعلين بالتصرف الصائب حيال توجيه إرادتهم المشتركة للنهوض بالأقاليم كحل للأزمات التي تشهدها هذه الأخيرة، وتغاديا للمخاطر المستقبلية كجبهة موحدة تقوم بالدراسات والتنبأ والتخطيط لمجابهة مختلف التحديات بإشراك بعضها وخصوصا الجامعات ومخابر البحث...

¹ بلعدي نسمة، الجوانب القانونية لسياسة المدينة وال عمران في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1، 2014، ص 58.

² بلعدي نسمة، المرجع السابق، ص 64.

³ أيوكو جوديت منساه، جيل جديد من المقاتلين الأفارقة، رسالة اليونسكو تحديات 2030: جدول أعمال للجميع، مجلة عدد 01، أبريل - يونيو، منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم والثقافة، 2017، ص 16.

⁴ في تصريح قال أغبودجينو لمجلة « فوربز إفريقيا »: "نحن أول من جمع في إفريقيا في نفس المكان و حول مشاريع مشتركة، مصممين ومختصين في التكنولوجيا الرقمية، وعملة بناء، وتجارين، وحياتيين وحتى أناسا متشردين" وقد أصبحت أخبار "واو لاب" الذي يتكون من حاضنة للمؤسسات الناشئة ومساحة للتدريب مفتوحة للجميع تعقد فيها ورشات عمل تشاركية على نحو منتظم، متداولة في كل أنحاء العالم إذ نجح فريق من «واو لاب» في تحقيق انتصار تكنولوجي يمثل في طباعة « وافات » وهي الطباعة الثلاثية الأبعاد الأولى المصنوعة من النفايات الإلكترونية. إن العديد من المدن تزاهن على الصناعات الثقافية والإبداعية بوصفها عاملا مساهما في التنمية المحلية المستدامة كما هو الحال بالنسبة لكاك تاون، وداكار، وبرايا، وجوهانسبرغ، وواغادوغو، وكينشاسا، وبرازافيل، إلا أن مفهوم المدينة المبدعة لا يزال جديدا نسبيا في أفريقيا؛ والدليل على ذلك المشاركة المحدودة للمدن الإفريقية في شبكة المدن المبدعة التي أسستها اليونسكو في عام 2004. فعدد تلك التي انضمت إلى الشبكة لا يتعدى الأربع، (برازافيل في عام 2012، وداكار في عام 2014 وكينشاسا ولوبومباشي في عام 2015) من مجمل 116 مدينة في 54 بلدا، أيوكو جوديت منساه، المرجع السابق، ص 16.

⁵ أيوكو جوديت منساه، المرجع السابق، ص 17.

⁶ أيوكو جوديت منساه، نفس المرجع، ص 18.

⁷ إن الشاب "سينامي كوفي أغبودجينو" يرى أنه على المدينة الذكية الإفريقية ألا تسعى إلى نسخ النماذج الغربية، بل عليها أن تبتكر نمودجا خاصا بها بالإستناد إلى الخصائص المحلية. وهو مفهوم أطلق عليه اسم "العصرية الراسخة" والذي يؤدي إلى ممارس الديمقراطية التكنولوجية والتي تهدف إلى تمكين السكان المحليين بمحملهم من الوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة، أيوكو جوديت منساه، نفس المرجع، ص 16.

ويقول الزعيم الليبي الراحل "معمر القذافي" في هذا الشأن بأن مبادرة النيباد هي محاولة لتطبيق ديمقراطيات غربية على دول إفريقية مختلفة التقاليد. أنظر هند بن عمار، المسؤولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه الدولة في القانون العام، كلية الحقوق، بن عكنون، 2004، التهميش رقم 01، ص 237.

⁸ حيث بما أنه في عام 2030، سيعيش حوالي 60 % من سكان العالم في المناطق الحضرية وسوف يتعين على المدن مواجهة تحديات هامة من حيث التلوث، والمسكن، والتنمية الاقتصادية، والفقر، وإستغلال الموارد والطاقة... أيوكو جوديت منساه، نفس المرجع، ص 18.

⁹ "Jean- Marc BLANCHERIE"

¹⁰ Jean-Jacques GIRARDOT, Cours: Le Concept D'intelligence Territoriale, Université De France Comité Coordinateur Scientifique Du European Network Of Territorial Intelligence, THéMa, Maison Des Sciences De L'homme Et De L'environnement. CNRS. P, 31.

¹¹ "Henri MARTRE"

¹² "Rapport MARTRE"

¹³ غالبا ما يتم تجاهل مبدأ كثيراً ما يذكر نادراً ما يستخدم بطريقة تقنية، والذي له علاقة مع المبدئين المعروفين في إظهار مقومات اللامركزية الإدارية والمقصود به المكان أو الحيز الجغرافي، والتمثيل الذي تقوم به لهذا المكان " أي تمثيل الفاعلين بالإقليم (الأفراد المنتخبين).

يجب تفضيل خمسة أصناف من العوامل التي انحلت جزئيا الإحدى من الأخرى والتي تفرض اليوم حتمية جمعها في العمل المحلي:

1. الدولة التي تؤثر بسياساتها، عبر الجماعات الإقليمية، المجتمع المدني والمواطنين.
2. الجماعات الإقليمية ومجموعة الجماعات التي يعبر منها المجتمع السياسي على مستوى إقليمي و محلي.
3. المجتمع المدني؛ ومجموعته المتعددة عندما يكون بصدد تغيير أو التأثير بمحيطه ويملك لهذا الغرض دور فعال وقدرة معلومة.
4. مجموعة الجماعات الإقليمية والتي أهميتها لا تقل في توسعها أمام التداخل البلدي والهيئات الأعلى.
5. التنمية التي تظهر كفرصة أمام المؤسسات خصوصا في الحيز الجغرافي التي تتطور فيه هذه الأخيرة.

إن صعوبة فهم الأقاليم في إطار الوضع الذي تفرضه البنية النظامية للدولة، يفرض بدوره ضرورة إعادة النظر في فكرة التركيبة الإقليمية من حيث التنظيم الإقليمي والمكاني وكذا تنظيم العوامل المؤثرة (سياسة التأثير) والتي من شأنها تطوير هذا الأخير كما أشار إليه كل من "ماريوس تيرولت" و "مري ايلان دو سيد" Marius "THERIAULT" ET "Marie-Hélène DE SEDE" في القول: " التنوع في عملية اتخاذ القرارات وأهمية التحكم في تطبيقها من نظرة آلية الموازنة. " وهذا

ما هو اليوم معترف به حسب ما تحدده ماري ايلين دو سيد بقولها: " المعطيات و القرار يسمحان بالتحكم في المشكل منذ تكوينه إلى غاية حله، و التي يجب تسجيلها في حاوية معلومات دون إخضاعها لانقطاع أو تغيير؛" علما أنه يوجد ثلاث بنيات نظامية مرتبطة ببعضها ولها تأثير بالمعطيات الإقليمية :

1. النظام الطبيعي للإقليم: من ناحية عملية فنية في تقدير أهمية للموقع وكذا دوره في مساعدة الفاعلين.
2. تنظيم المحيط الجغرافي: و هذا بتنظيم الأدوات والأخذ بدراساتها من مزايا و عيوب؛ ووضع سياسة برمجة و توجيه و تنبأ.
3. تنظيم الفاعلين بالإقليم موضوع الدراسة والخاضع لمعطيات استراتيجية: وهذا بافتراض الإسقاط بالتسيير والنشر العلمي للمعطيات العملية المبرمجة توجيهها وافترضا، ووضعها في حيز عملي وإخضاعها إلى مفهوم "الدمج"؛ حيث يجب تمثيل هذه الأقاليم مع تحديد المضاعفات "التنبؤ بالمشكل والتقليل من حدته"، ويكون ذلك بتحديد ثلاثة أبعاد أساسية "الزمان؛ المكان أو الحيز؛ التنظيم من سياسات وأفراد".

Alexandre MOINE, **Cours: Le Territoire Comme Système Complexe, Université De France-Compté, Laboratoire THéMa, P8, P22, P23, P25, P26.**

¹⁴Jean-Jacques GIRARDOT, Op.cit. p, 35.

¹⁵ وجد تعريف للذكاء الإقليمي سنة 2002 والذي جاء فيه: "إن مبدأ الذكاء الإقليمي يؤثر على مجموعة المعارف المتعددة والتي من جهة تساهم في فهم طبقات ونشاطات الأقاليم؛ ومن جهة أخرى تطمح لتكون أداة في خدمة فاعلي التنمية المستدامة للأقاليم" فهنا الموضوع يدور حول وضع التوافق بين مبدأ الذكاء الإقليمي و مجتمع المعرفة؛ والذي به تقوى العلاقة بين المعرفة والعمل وذلك بتعزيزها للحس الإبداعي.

Idem .

¹⁶ Jean-Jacques GIRARDOT, Op.cit. P, 38.

¹⁷ Ibid, P, 36.

¹⁸ هنا يشار للعلاقة الواضحة ما بين الذكاء الإقليمي والتنمية المستدامة، وتماشى مع الذكاء الاقتصادي في أهداف طموحة أكثر من التجارة، هذا ولأن التنمية المستدامة تتميز بتعددية الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية الناجمة عن العالم الثالث، مرتكزاً على المردودية وفي المدى القصير.

Ibid. p, 37.

¹⁹ "Jean-Jacques GIRARDOT"

²⁰ Idem

²¹ "Penser Globalement Pour Agir Localement"

²² Ibid, P, 38.

²³ أما في سنة 2004م، واستظهاراً لأهميته قال "Barnard CORBINEAU" "بيرنارد كوربينو": "ما هو الذكاء الإقليمي إن لم يكن ذكاء العيش في مجموعة وفي مكان وزمن معين؟"، أما حالياً يعترف بأن : "الذكاء الإقليمي هو ذلك العلم الذي هدفه التنمية المستدامة، والذي موضوعه المجتمع المحلي" ومنه فإن توجهات الذكاء الإقليمي أساسا هي المقاربة ما بين التنمية المستدامة والإقليم، وبمختلف الأدوار من مشاركة، تعاون، تعدد المعارف والأقاليم والعمل مع الفاعلين و المجتمع الإقليمي.

Ibid, P, 39.

²⁴ Ibid, P, 40.

²⁵ فالذكاء الإقليمي يسعى إلى تحقيق وسائل للفاعلين المحليين والذين يرغبون بالتعاون في إطار برنامج "RECHERCHE-ACTION" بحث-عمل" فحسب رأي الباحث الكولومبي "فالس بوردا": "Fals BORDA" "يجب تأسيس علاقة بين البحث والأعمال السوسيو-اجتماعية المطورة من المجموعات والمنظمات الاجتماعية" وهذا كنقطة انطلاق لتسجيل أعمالهم بتوجيهات التنمية المستدامة؛ فهي تشكل ذكاء "معباً" وتهدف إلى تشكيل ذكاء "جماعي" والذي يكون في شكل نظام معلوماتي تعاوني تشاركي، ويكون هذا بإشراك التخصصات بطريقة تعاونية بالأخذ بالدلالات، وإنشاء وتطوير مشاريع طموحة مهيأة وقابلة للتطبيق، وكما يشير إليه "فرنون بريور" : "Vernon PRIOR" "الذكاء الجماعي يأخذ مرجعيته من نتائج مستنبطة من التعاون و تشارك المعرفة، وكذا من التنافس ما بين عدة أفراد؛ فهذا هو الهدف الأساسي في تسيير المعرفة، إلا أن هذا المصطلح يمكن أن يستخدم في عدة مجالات. لمزيد من الاطلاع في هذا الخصوص انظر :

Mihai PASCARU, «Recherche-Action Et Intelligence Territoriale En Amérique Latine » European Scientifique Journal Edition Vol .11 ; No 11, August 2015. P89

وللاشارة هنا هو ذلك التصرف الكتلي للكائن البشري؛ فالذكاء الجماعي يمكن أن يعتبر شكل من الشبكات والذي يدخل حيز تطبيقه جراء التطور الجديد للتكنولوجيات والمعرفة.

Jean- Jacques GIRARDOT, Op.cit. P, 41.

²⁶ "BLANCHERIE"

²⁷ ويعني الذكاء الإقليمي من بعد آخر أيضا المساهمة في إندماج التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة، وهذا بإدخال كل فرد في تنمية وتطوير سلامته ولجتمعه في إقليمه وللبنشيرة في الكوكب. Ibid, P, 42.

²⁸ Mihai PASCARU, Op.cit. P90.

²⁹ حسب "برنوا" "BORNOIS" إن تعريف الذكاء الإقتصادي حتى وإن اقتصر النظر على المؤسسة فهو : "إجراء منظم في خدمة التسيير الإستراتيجي للمؤسسة يهدف إلى تحسين مستوى تنافسه عبر جمع ومعالجة المعلومة، و نشر المعارف الهامة للتحكم في بيئتها (تحددات، فرص).

³⁰ هذا ولأن المظهر المعياري و التنظيمي العالمي أصبح معقداً منذ ثلاثين سنة أو ما يبعدها؛ وذلك مع ظهور عوامل جديدة صانعة للقوانين عامة، وخاصة في إطار ما يسمى بـ "SOFT LAW" "القانون المرن"، والذي يمكن أن يظهر في شكل متاهة حقيقية ليست لها معالم واضحة؛ هذا لأن المنافسة الاقتصادية والسياسية تتحكم به؛ فأول شيء تقوم به لتمارس أي عمل هو معرفة كل دواليبه وعوامله الأساسية بطريقة جيدة.

Claude REVEL, **Développer Une Influence Normative Stratégique Internationale Pour La France**, Rapport Remis Au Ministère De Commerce Extérieure Français Le 28 Décembre 2012/.BERCY ? JEUDI 31 JANVIER 2013 .P. 19.

³¹ "BOUGNOUX"

³² Philippe HERBAUX et Yann BARTACCHINI, **Mutualisation Et Intelligence Territoriale**, Archive HAL. 13 juillet 2003, publié dans N/P. P.3.

³³ يجب أن نستظهر أربعة مجالات لتخصص الذكاء الإقليمي:

في المجال العلمي: يهدف الذكاء الإقليمي إلى جمع، دمج و زيادة المعارف المتعددة المجالات (إجراءات و عمليات البحث) والتي تهدف إلى مقارنة شمولية للبنية الإقليمية والأنظمة المحلية، وحيوية الأقاليم. إن هذه المقاربة الشمولية أساسية لاندماج الأهداف الاقتصادية، الإجتماعية، الثقافية والبيئية للتنمية المستدامة.

مجال الطرق الأساسية للتحليل: إن الذكاء الإقليمي يحدد، يعالج ويطور المناهج والطرق العلمية الأساسية للذكاء الإقليمي عبر التحليل ورصد الملاحظة للأقاليم؛ فهي تفضل التوسع ضمن العلوم الإجتماعية والبيئية التي لها مناهجها المعتادة في علم المادة والطبيعة، والتي هي مهمة لتحليل الأقاليم والمعلومة الإقليمية؛ فهي تستخدم تكنولوجيا الإتصال من أجل توزيع واسع للمعلومة الإقليمية، ومن أجل التعاون.

إذ إن مرصداً ومخبر البحث تتعرف وتنسق بين المؤشرات الإقليمية المستمدة من المعاهدة الإحصائية، والتي تعتبر مهمة بالنسبة للتنمية المستدامة؛ إذ تقوم بجمعها وتجعل الوصول إليها سهلاً لدى الأنظمة المعلوماتية الإقليمية، فهي تجمع المعلومة وتوفرها حسب الطلب.

أما في مجال الحكامة: فإن الذكاء الإقليمي يقدر الحكامة الإقليمية التشاركية المتميزة بتعدد الشركاء والاختصاصات، وبالتوازن بين المجال التنافسي والمجال التعاوني. فهي تدرس مبادئ عملية، تضمن التوازن في الحاجيات، والتوزيع المثالي للخدمات، وكذا الاستعمال الأمثل للمصادر؛ وهذا بفضل التشارك والتعاون، فالحكامة تمتاز عن الحكومة في هذا النطاق، فهي تشكل إطار مؤقت يسمح بجمع فاعلين عامين، خاصين و جمعيين والذين يتفقون من أجل أهداف عامة بخطة والتي تنسق مصادرها من أجل تحقيق أهداف بصفة عملية ومباشرة.

أما في مجال الأدوات: فهي تسعى إلى إيجاد أدوات عملية من ومع ومن أجل الفاعلين الإقليميين، وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة والحكامة الديمقراطية؛ فهي تحيي وتحول مواد وأدوات لجعلها سهلة الاستخدام أمام الفاعلين الإقليميين، حيث تحدد الخصائص التقنية للأدوات التي تسمح ببناء مشاريع التنمية المستدامة وتقوم بتقديمها، والتحكم فيها .

³⁴ Claude REVEL, **Développer Une Influence Normative Stratégique Internationale Pour La France**, Rapport Remis Au Ministère De Commerce Extérieure Français Le 28 Décembre 2012/.BERCY ? JEUDI 31 JANVIER 2013 .P. 19.

³⁵ كما تجدر الإشارة إلى أن الذكاء الاقتصادي انتشر في أمريكا ابتداءً من سنة 1986م مع مؤسسة " society of competitive intelligence " professionals". و قد تطور هذا المبدأ، بالولايات المتحدة الأمريكية تحت المصطلح المعروف بـ "competitive intelligence" أو "business intelligence" داخل بنية مجتمع المعلومات، و هذا انطلاقاً من أعمال "مايكل بورتير" "Michael PORTER" سنة 1980م، و بعده "فريك فليشر" و "بييث بنسون" "Babette BENSOUSSAN" et "Craig FLEISHER".

Ibid, P, 32

³⁶ "Vernon PRIOR"

³⁷ أما في سنة 2006م أعطت الباحثة "ألان جويلي" "Alain JUILLET" تعريف مهم بأنه: "الذكاء الاقتصادي يشكل التحكم في حماية المعلومة الاستراتيجية لكل عامل اقتصادي ولها ثلاثة أبعاد نهائية؛ تنافس الطبقة الصناعية، الأمن الاقتصادي والمؤسسي، و تقوية تأثير بلدنا" Idem, P, 33

³⁸ "Philippe BANMARD" et "Christian HARBULOT"

³⁹ أما التقرير و الذي يحمل اسم صاحبه "مارتر" "MARTRE" فيعد مرجعاً لفرنسا وهذا منذ سنة 1994م، فإنه يعرف الذكاء الاقتصادي كـ "مجموعة أعمال متناسقة للبحث، استغلال، توزيع وحماية المعلومة على وجه استغلالها، ومهمة للفاعلين الإقتصاديين ومكتسبة على وجه الحق أي بطرق شرعية وأخلاقية.

Ibid, P, 32.

⁴⁰ خلفاوي شمس ضيات، الذكاء الإقتصادي رهان لتسيير المؤسسة الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 10، مارس 2013، ص 234 و ص 235.

⁴¹ " Sylvianne Descharmes "

⁴² فيلالي أسماء، الذكاء الإقتصادي في المؤسسة الجزائرية: الواقع و المجهودات...، مذكرة تخرج ضمن متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص 21 و ص 22.

⁴³ إضافة إلى هذه العناصر هناك عنصر مهم أيضاً وهو التنافسية: وتعتمد على عمليات البحث والتطوير وتسمح للمؤسسات بتعقب الفرص والحصول على الأسواق في العالم عن طريق تجميع الخبرات والمعلومات العامة والخاصة.

⁴⁴ "community development"

⁴⁵ "concise de Dimitri SANDU"

⁴⁶ Jean-Jacques GIRARDOT, Op.cit. P, 34.

⁴⁷ Ibid. P, 35.

⁴⁸ Jean-Jacques GIRARDOT, **Suggestions Pour Une Grille D'évaluation De La Participation Des Acteurs, Séminaire Sur L'évolution Des Politiques De Développement Humain, Rabat, MAROC, 23 et 24 juin 2009. P,09.**

⁴⁹ وما لا شك فيه أن أمام مواجهة تطورات قيم المجتمع، والتطورات التكنولوجية الملحوظة، وإشكالية التنمية المستدامة فإنه، على طرقنا و أعمالنا، أن نتكيف وبشكل عميق مع هذا الإشكال المتزايد باستمرار بالتشارك في العمل.

⁵⁰ إن هذا الإجراء يأخذ القليل من الوقت؛ فهو ضروري لوضع الشبكات، ووضع ثقة متبادلة في حركة نشطة إيجابية ومتداخلة، وصنع تعريف عام وإجرائي تقني للإقليم، مسجلة في مجموعة قيم مشتركة، وتصبح متحولة ومكيفة لبروز هذه الجماعات الذكية، لانشرها وازدهارها بمرافقة مشاريع الفاعلين. إن مصطلح الذكاء الإقليمي مرتبط مع الذكاء الاقتصادي والاجتماعي، والذي ينطبق بشكل ملفت في مجال التنظيمات، عموما هذا النشاط من اختصاص التسيير العام والجماعات الإقليمية.

Actes Du Colloque « Comment Etre Acteur De Développement De Sa Région ? » Sous-Titre « Colloque Internationale Sur Le Thème De L'intelligence Territoriale » L'Intelligence Territoriale Appliqué Au Territoire De La Province De LIEGE Belgique, Le 13 et 14 Septembre 2011.Val Lambert A Seraing. P. 34.

⁵¹ فمهمة الذكاء الإقليمي هو ربط اليقظة والعمل العام في خدمة التطور الاقتصادي والاجتماعي لإقليم ما، في حيز من الانسجام أو الإمتياز الإقليمي، مثال ذلك: توسع الذكاء الإقليمي والتسويق المحلي؛ فمن إختصاص الجماعات الإقليمية ومن أجل الإستخدام الأمثل والجيد للإقليم يجب أن تستخدم أدوات التحليل وهذا بشكل أفضل حيث تسمح بإستخدامها بشكل أكثر آلية، كالأدوات التقنية الخاصة بالمعلومة البلدية والجغرافيا ويكون بتمثيل المعلومة على الخريطة، من أجل المساعدة في اتخاذ القرارات والمهدف منها هو:

- * معرفة الجماعات لإقليمها: وهذا من أجل التحكم الجيد بمصادرها.
- * القدرة على التعامل بطريقة ذكية في بيئة تمتاز بالتغير المستمر و الغير مستقر.
- * التحكم في البنيات، شبكات، طرق...
- * إحصاء الأعمال و النشاطات الجيدة من أقاليم أخرى من أجل إنشاء بنك تسويقي محلي.
- * معرفة أبعاد الإتقان و المنتوجات المحلية من أجل تحقيق تسويق محلي.

Aziz CHAHBOUNI, **L'intelligence Territoriale Au Service De La Bonne Gouvernance Cas Du Maroc, Avril, 2012, P. 6.**

⁵² Ibid, P, 03.

⁵³ Ibid, P, 05.

⁵⁴ وسام داي، تطبيق السياسات الإقليمية للذكاء الاقتصادي في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الخامس والثلاثون، المجلد التاسع، آذار 2014، ص10.

⁵⁵ وسام داي، المرجع السابق، ص15 وص16.

⁵⁶ يعمل برنامج "catalyse" على إيجاد أساليب وأدوات التطور، بمعطيات واحصائيات، لسياسات أعمال النشاطات المحلية، خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛ يهدف هذا البرنامج لوضع هذه الإشارات أو المعطيات، في متناول الفاعلين على المستوى المحلي والذين يعملون على التنمية المحلية، هذا البرنامج هو نتاج طريقة أصلية لمكافحة الفقر والتدخل في مجال الاقتصاد والاجتماعي، فقد أنشأ من مركز "Mti@SHS" في إطار برنامج "3 pauvreté" من سنة 1989م إلى غاية 1993م، والذي بفضل تم إحداث تغيير كبير على مستوى عدة أقاليم أوربية وهذا بالاستفادة من الخبرة المسخرة والمعرفة لدى الفاعلين المحليين؛ كما أنه ساهم أيضا في وضع برنامج عمل للتنمية أكثر فاعلية ومردودية كبيرة، فهذا البرنامج لا يعتمد فقط على عملية جمع المعلومة، بل يتعدى ذلك إلى التدخل في العملية التنموية في حد ذاتها (العمل الإداري) وهذا باعتماد المبادئ المنهجية والأخلاقية، والتي تخص التنمية المستدامة، هذا البرنامج يقوم بتطوير منهجية تقييم تشاركية وملاحظة تعاونية، فهو يقترح أدوات والتي يمكن أن يتعاون بها الفاعلين الاجتماعيين؛ إن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية قد سرعت عملية التشكيك في أنواع التنمية المعتمدة على النتائج الاقتصادية القصيرة المدى، ومنه فان التنمية المستدامة المولودة في سنوات الستينية، من جراء الانشغالات الموجهة للعالم الثالث، تستهدف الآن إعادة تكوين النواة مع التنمية، مرتبطة لتلبية حاجات المجتمعات، وكأولوية للجماعات الأقل تطورا؛ وهذا بدون تهديد أو المساس أو معارضة قدرات أو مصادر الأجيال القادمة لتلبية حاجاتهم.

Jean-Jacques GIRARDOT, **Intelligence Territoriale Et Participation, 3^e Rencontre «Tic & Territoire; Quel Développement?» de Lille ISDM n° 161.(http://www.isdm.org). p.04 et 05.**

⁵⁷ يظهر لنا أربع تحديات يجب على كل مقرر بالمؤسسة أن يأخذها بعين الإعتبار:

التحدي الأول: وهو المتعلق بالقدرات الإحصائية الدائمة، و به على الدولة، والأجهزة اللامركزية مع شبكات الدعم الاقتصادي، يجب عليهم التزود بقدرات القيادة الاستراتيجية وأدوات الإحصاء والإنذار بالوقت اللازم.

أمّا الثاني: فهو المتعلق بإنشاء ووضع التعاونيات والإستراتيجيات العابرة للأقاليم، على الأقل بمشاركة الإحصائيات والإنذارات (والتي لها وجود ملموس لدى الاتحاد الأوروبي).

أما التحدي الثالث للذكاء الإقليمي فهو: الاندماج العميق لديناميكية الحكامة الاجتماعية في الأقاليم والمشاركة في المؤسسة المدنية بالتشاور وتحديد استراتيجيات التنمية.

أما الرابع: فهو المتعلق بسياسات الحماية الاقتصادية؛ فعلى أصحاب القرار الإقليمي الاقتصاديين والسياسيين أن يسهروا بشكل دائم لضمان توازنين اثنين: وذلك بالفتح الضروري "للمنافسة" و "الحماية"؛ بين المؤسسات التي لها مطابقة الاستراتيجية للإقليم وبين التي ليس لها هذا المعيار أو الوصف، وهذا تفادياً لوقوع "إشكال تنافسي" بالإقليم.

Philippe CLERC et Agnès BRIGARD, "L'intelligence Territoriale Au Service Du Développement Local", journal EL AYEM EL-DJAZAIRIA, n°164, du 01 Avril 2006.

⁵⁸ ديجو مارتينو وزيتا زومرز، **البيئة من أجل التنمية**، توقعات البيئة العالمية البيئة من أجل التنمية GEO4 ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، 1987-2007، ص10.

⁵⁹ كما يمكن لها أن تشحن بالتسويق المحلي، والذي يصب مفهومه عبر عمليات السهر والتأثير، ووضع استراتيجيات من طرف الجماعات المحلية، وهذا للرفع من قيمة المحيط وجعله أكثر حيوية

⁶⁰ "Yann BERTACHINI " et "George DELIS"

⁶¹ BEN SLYMEN Syrine, **Sentiment D'appartenance Et Intelligence Territoriale : Une Application Au Contexte Tunisien**, Thèse En Cotutelle En Science De Gestion Et Science De L'information Et De La Communication, Université De Tunis EL MANAR Université NICE SOPHIA ANTIPOLIS, 2014, P, 50.

⁶² بلعدي نسيم، المرجع السابق، ص97.

⁶³ المادة 26 من القانون رقم: 06/06 المؤرخ في: 20 فبراير 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة. **جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية عدد: 2006/15.**

⁶⁴ المادة 01 من القانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.

⁶⁵ تنص المادة 02 من القانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، في تفسير لمفهوم التسيير الجوّاري على أنه: "الذي بموجبه يتم البحث ووضع الدعائم والمناهج الرامية إلى إشراك المواطن، بصفة مباشرة أو عن طريق الحركة الجموعية، في تسيير البرامج والأنشطة التي تتعلق بمحيطه المعيشي وكذا تقدير الآثار المترتبة على ذلك وتقييمها"

كما تنص المادة 11 من القانون رقم 11-10 مؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية. **جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 37، الصادرة بتاريخ 3 يونيو سنة 2011، "تشكل البلدية الإطار المؤسسي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجوّاري.

يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم وإستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون.

ويمكن في هذا المجال استعمال، على وجه الخصوص الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة.

كما يمكن المجلس الشعبي البلدي تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين."

⁶⁶ المواد 16، 17، 20 من القانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.

⁶⁷ تطبيقا لما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 05/07، يسير المرصد مجلس توجيه ويديره مدير عام و يزود بمجلس علمي.

1-مجلس التوجيه.

يكلف مجلس التوجيه بالمداولة في التدابير التي تتصل على وجه الخصوص بمشاريع تنظيم المرصد، من مخططات و برامج تساهم في تسييره العام، و اقتراح أي تدبير يهدف إلى تحسين نشاط المرصد، يرأسه الوزير المكلف بالمدينة أو ممثله، و يعين أعضاؤه لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد، بقرار من الوزير المكلف بتهيئة الإقليم و البيئة و المدينة بناء على اقتراح من السلطة التي ينتمون إليه.

2-المجلس العلمي:

يتشكل المجلس العلمي من 20 ممثلا عن الجامعات و معاهد و هيئات ترتبط تخصصاتها بنشاطات المرصد ، و ثمانية علميين أو جامعيين يمثلون:

-المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة.

-الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم.

-المحافظة الوطنية للساحل.

-المدرسة العليا للفنون الجميلة.

-المعهد الوطني لرسم الخرائط و الكشف عن بعد.

-مركز البحث العلمي و الفيزيائي و الجيوفيزيائي.

-الوكالة الفضائية الجزائرية.

⁶⁸ المادة 12 من القانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.

⁶⁹ المادة 18 من القانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.

بلعدي نسيم، المرجع السابق، ص 122.

⁷⁰ المادة 07 من القانون: رقم 20-01 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية عدد 2001/77.

⁷¹ المادة 02 من القانون: رقم 20-01 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

⁷² المادة 09 من القانون: رقم 20-01 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

⁷³ فهي تفرض مشاركة -إن صح القول- تآلفية لكل المستويات (مؤسسات، ممثلي المجتمع المدني، وسكان الإقليم...الخ).

⁷⁴ Ibid .P, 52.

⁷⁵ من أمثلة ذلك المادة 03 و المادة 26 من القانون: رقم 02-02 مؤرخ في 05 فبراير 2002 المتعلق بحماية الساحل وتنميته، جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية عدد 2002/10.

⁷⁶ الحوكمة البيئية:

منذ عام 1987 ، أدت العديد من التطورات الإقليمية الكبرى إلى تغيرات ملموسة في الطريقة التي تتم بها إدارة القضايا البيئية في أفريقيا، وتشمل هذه التطورات الإصلاحات السياسية، وبناء المؤسسات، وإجراءات السياسات الجديدة التي تعزز رسائل لجنة برونتلاند (تشكلت لجنة برونتلاند عام 1983 ، بموجب قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 38 / 161 لدراسة التحديات الخطيرة للبيئة والتنمية).وتهدف إلى تشجيع التنمية المستدامة.

وكانت هناك بعض السياسات المطبقة قبل عام 1987، وتشمل هذه السياسات الاتفاقية الأفريقية لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية(اتفاقية الجزائر- الاتفاقية الأفريقية لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية) ، والتي تعتبر أول اتفاق بيئي يشمل أفريقيا كلها يعنى بالحفاظ على البيئة واستخدام وتطوير التربة والمياه والحياة النباتية والحيوانية وفقاً للمبادئ العلمية، في ظل المراعاة المثلى لمصالح الأشخاص. وقد تمت مراجعة المعاهدة وتم تبنيها بواسطة جمعية الاتحاد الأفريقي في يوليو. 2003 وأصبحت الاتفاقية بفضل النص الجديد شاملة وحديثة، وتم اعتبارها المعاهدة الإقليمية الأولى التي تتعامل مع طيف عريض من قضايا التنمية المستدامة، حين بار وكليف مافوتا، إدانة مستقبل مشترك، توقعات البيئة العالمية البيئة من أجل التنمية GEO4 ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، 1987-2007، ص203 وXX ص204.

⁷⁷ المادة 12 من القانون رقم: 10-11 المتعلق بالبلدية.

⁷⁸ المادة 13 من القانون رقم: 10-11 المتعلق بالبلدية.

⁷⁹ دعموش فاطمة الزهراء، سياسة التخطيط البيئي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع " تحولات الدولة" ، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، سنة 2010، ص 100.

⁸⁰ المادة 02 والمادة 03 والمادة 04 من القانون رقم: 10-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية عدد 2003/43.

⁸¹ دعموش فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص 100.

⁸² المادة 10 والمادة 11 من القانون رقم: 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

⁸³ المادة 39 من القانون رقم: 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

⁸⁴ المواد 15 و 16 و 17 من القانون رقم: 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

⁸⁵ المواد 29 و 31 و 33 من القانون رقم: 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

⁸⁶ من بين أهم الاتفاقيات البيئية العالمية المصادق عليها من طرف الجزائر، والتي كرست التخطيط كأداة للحماية والوقاية، مؤتمر "استوكهولم" ومؤتمر "ريو دي جانيرو" والإشارة إلى أنه يعتبر المحطة الأولى في تكريس آلية التخطيط في المجال البيئي، كما تعد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الرامية إلى تثبيت تركيز الغازات المسببة لظاهرة الدفيئة أحد الأمثلة للاتفاقيات العالمية المتعلقة بالمجال البيئي والتي كرست النهج الوقائي والتخطيطي ضمن أحكامها، و يشار أيضا إلى

الاتفاقية الدولية بشأن التنوع البيولوجي الموقع عليها في ريو دي جانيرو في 5 يونيو سنة 1992، فيروتوكول "مونتريال" الخاص بالمواد الكلورية الفلورية الكربونية المستنفدة لطبقة الأوزون واتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار المبرمة في العاصمة الجامايكية مونتيجوياي سنة 1982 من العينات الاتفاقية الأخرى على سبيل المثال لا الحصر التي تضمنت التزام التخطيط الوطني كآلية وقائية لحماية البيئة من مخاطر التلوث. دعموش فاطمة الزهراء، المرجع السابق، من ص 53 إلى ص 56.

⁸⁷ دعموش فاطمة الزهراء، نفس المرجع، ص 101.

⁸⁸ المواد 06 و 07 و 08 و 09 من القانون رقم: 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

⁸⁹ المادة 59 من القانون رقم 20-01 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

⁹⁰ هذا ما جاء في نص المادة 79 من القانون رقم: 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

⁹¹ دعموش فاطمة الزهراء، نفس المرجع، ص 101.

⁹² دعموش فاطمة الزهراء، نفس المرجع، ص 102.

⁹³ بلعيد نسيمة، المرجع السابق، ص 70.

⁹⁴ بلعيد نسيمة، نفس المرجع، ص 71.

⁹⁵ إن أصلية المناهج وأدوات الذكاء الإقليمي، هو صنع أجوبة تكنولوجية تحترم مبادئ أخلاقية للحكامة الديمقراطية؛ وإحترام هذه الأخلاقيات، فالذكاء الإقليمي يقترح خمسة مبادئ منهجية:

* اعتبار الإقليم كمجال مكاني للعمل.

* المقاربة العامة والمتوازنة للإقليم.

* المقاربة الشخصية للأفراد كل على حدى.

* نشر التسيير على مشروع وثقافة التطور.

* تطوير وتسهيل الوصول للمعلومة المحلية وتكنولوجيات المعلومة

Aziz CHAHBOUNI, Op.cit. P, 06

⁹⁶ Jean-Jacques GIRARDOT, Cours: Le Concept D'intelligence Territoriale. Op.cit. P, 31.

⁹⁷ Jean-Jacques GIRARDOT, Intelligence Territoriale Et Participation. Op.cit. P, 06.

⁹⁸ Jean-Jacques GIRARDOT, Cours: Le Concept D'intelligence Territoriale, Op.cit. P, 36.

⁹⁹ بلعري نادية، دور البلدية في التنمية المحلية في ظل القانون الجديد، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر تخصص قانون إداري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 26.

¹⁰⁰ بلعري نادية، المرجع السابق، ص 28.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

أطروحات الدكتوراه:

1. هند بن عمار، المسؤولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه الدولة في القانون العام، كلية الحقوق، بن عكنون، 2004.

مذكرات التخرج:

1. بلعيد نسيمة، الجوانب القانونية لسياسة المدينة والعمران في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1، 2014.
2. دعموش فاطمة الزهراء، سياسة التخطيط البيئي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع " تحولات الدولة"، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، سنة 2010.
3. فيلاي أسماء، الذكاء الإقتصادي في المؤسسة الجزائرية: الواقع و المجهودات...، مذكرة تخرج ضمن متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014.
4. بلعربي نادية، دور البلدية في التنمية المحلية في ظل القانون الجديد، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر تخصص قانون إداري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

التقارير والمجلات:

1. أيوكو جوديت منساه، جيل جديد من المفاولين الأفارقة، رسالة اليونسكو تحديات 2030: جدول أعمال للجميع، مجلة عدد 01، أبريل - يونيو، منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم والثقافة، 2017.
2. جين بار وكليفرف مافوتا، إدامة مستقبل مشترك، توقعات البيئة العالمية البيئة من أجل التنمية GEO4، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 1987-2007.
3. خلفاوي شمس ضيات، الذكاء الإقتصادي رهان لتسيير المؤسسة الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 10، مارس 2013.
4. ديجو مارتينو وزينتا زومرز، البيئة من أجل التنمية، توقعات البيئة العالمية البيئة من أجل التنمية GEO4، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 1987-2007.
5. وسام داي، تطبيق السياسات الإقليمية للذكاء الاقتصادي في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الخامس والثلاثون، المجلد التاسع، آذار 2014.

القوانين:

1. القانون رقم: 06/06 المؤرخ في: 20 فبراير 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة. جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية عدد: 2006/15.
2. القانون: رقم 11-10 مؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية

3. القانون: رقم 01-20 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية عدد 2001/77.
4. القانون: رقم 02-02 مؤرخ في 05 فبراير 2002 المتعلق بحماية الساحل وتنميته، جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية عدد 2002/10.
5. القانون رقم: 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية عدد 2003/43.

كما ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

/ **COURS:**

1. Alexandre MOINE, **Cours: Le Territoire Comme Système Complexe**, Université De France-Compté, Laboratoire THéMa.
2. Jean-Jacques GIRARDOT, **Cours: Le Concept D'intelligence Territoriale**, Université De France Comité Coordinateur Scientifique Du European Network Of Territorial Intelligence, THéMa, Maison Des Sciences De L'homme Et De L'environnement. CNRS.

/ **THESES:**

1. BEN SLYMEN Syrine, **Sentiment D'appartenance Et Intelligence Territoriale : Une Application Au Contexte Tunisien**, Thèse En Cotutelle En Science De Gestion Et Science De L'information Et De La Communication, Université De Tunis EL MANAR Université NICE SOPHIA ANTIPOLIS, 2014.

/ **RAPPORTS ET ARTICLES SCIENTIFIQUES:**

1. Aziz CHAHBOUNI, **L'intelligence Territoriale Au Service De La Bonne Gouvernance Cas Du Maroc**, Avril, 2012.
2. Claude REVEL, **Développer Une Influence Normative Stratégique Internationale Pour La France**, Rapport Remis Au Ministère De Commerce Extérieure Français Le 28 Décembre 2012/.BERCY ? JEUDI 31 JANVIER 2013.
3. Claude REVEL, **Développer Une Influence Normative Stratégique Internationale Pour La France**, Rapport Remis Au Ministère De Commerce Extérieure Français Le 28 Décembre 2012/.BERCY ? JEUDI 31 JANVIER 2013.
4. Mihai PASCARU, **«Recherche-Action Et Intelligence Territoriale En Amérique Latine »** European Scientifique Journal Edition Vol .11 ; No 11, August 2015.
5. Philipe HERBAUX et Yann BARTACCHINI, **Mutualisation Et Intelligence Territoriale**, Archive HAL. 13 juillet 2003.puiblié dans N/P.
6. Philippe CLERC et Agnès BRIGARD, **"L'intelligence Territoriale Au Service Du Développement Local"**, journal EL AYEM EL-DJAZAIRIA, n°164, du 01 Avril 2006.

/SEMINAIRES ET COLLOQUES:

1. Actes Du Colloque « **Comment Etre Acteur De Développement De Sa Région ?** »
Sous-Titre « Colloque Internationale Sur Le Thème De L'intelligence Territoriale »
L'Intelligence Territoriale Appliqué Au Territoire De La Province De LIEGE
Belgique, Le 13 et 14 Septembre 2011.Val Lambert A Seraing..
2. Jean-Jacques GIRARDOT, **Suggestions Pour Une Grille D'évaluation De La Participation Des Acteurs**, Séminaire Sur L'évolution Des Politiques De Développement Humain, Rebat, MAROC, 23 et 24 juin 2009.
3. Jean-Jacques GIRARDOT, **Intelligence Territoriale Et Participation**, 3^e
Rencontre «Tic & Territoire; Quel Développement?» de Lille ISDM n°
161.(<http://www.isdm.org>).

وأختتم بحثي هذا بقوله المنعوت بالجلال والكبرياء المقدس تعالى جلّ وعلا:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَلَدَيَّ
وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ سورة النمل 19.

آمين

كل الحقوق
محفوظة